العلماء والسياسة
خيار التلاقي وخيار التنائي

قضية (العلماء والسياسة)، هي جزء من قضية (التخوفات والتحفظات)، التي تناولتها في الحلقة السابقة. كما أنها - عموما - جزء من قضية (الدين والسياسة)، التي تناولتها أيضا في حلقة أسبق.

فهي جزء من قضية الدين والسياسة، لأنه لا تُتصور أي علاقة بين الدين والسياسة، إلا والعلماء - علماء الدين - حاضرون فيها، أو قائمون بها.

وهي جزء من قضية التخوفات والتحفظات، لأن دخول العلماء في شؤون الحكم والدولة والسياسة، هو اليوم مثار نقمة ورفض شديدين، عند كثير من السياسيين وعموم المثقفين العلمانيين، وحتى عند بعض الإسلاميين.

ثم إن دخول العلماء للسياسة وكيف تكون وكيف لا تكون، وعلاقتهم بالحكام: سواء بمؤازرتهم والتعاون معهم، أو بمعارضتهم والتصادم معهم، أوتركهم والاشتغال بعيدا عنهم، لا معهم ولا ضدهم، هذه قضية «عُلَمائية» قديمة.

أعني أنها مثار اختلاف ونقاش قديمين بين العلماء أنفسهم .

على أن اختلاف العلماء وتفاوتهم في التعامل مع الساسة والسياسة، ليس اختلافا علميا مبدئيا ، وإنما هو اختلاف سياسي أيضا ، اختلاف في تقدير أفضل السبل وأنجعها ، للتعامل مع الواقع السياسي ، بما يحقق رسالة العالم ، ويضمن أداءها ﴿ بِالتِي هِيَ أَحْسَن ﴾. أما من حيث المبدأ ، فلا خلاف في الدور السياسي للعلماء . لأن العلماء ورثة الأنبياء. وقد بينت ـ في حلقة سابقة ـ الأبعاد السياسية ، والأداء السياسي ، في رسالة الأنبياء. فلا بد لورثة الأنبياء أن يرثوا عنهم سياستهم الراشدة ، الجامعة بين مصالح الدين ومصالح الدنيا.

العلماء الربانيون أو العلماء السياسيون

في مواضع متعددة ذكر القرآن الكريم «الربانيين» باعتبارهم صنفا نموذجيا رفيعا ، جامعا بين العلم والعمل.

من ذلك ما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا **وَالرَّبَّانِيُّونَ** وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ﴾ [المائدة/ ٤٤] .

وقال أيضا عن بني إسرائيل ﴿ لَوْلَا يَنْهَاهُمُ **الرَّبَّانِيُّونَ** وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ ﴾ [المائدة/ ٦٣] . وجاءت صفة

«الربانيين» بصيغة الأمر في قوله سبحانه ﴿ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ ﴾.

[آل عمران/ ٧٩]

فمن هم هؤلاء الربانيون ؟ وبأي شيء هم ربانيون ؟

لا خلاف في أن كلمة «الربانيين» مفردها «رباني».

والرباني : قيل: نسبة إلى الرب، لأنهم يتأسون بصفات الرب في تدبيره شؤون عباده ، بالحكمة والعدل والرحمة.

وقيل: نسبة إلى الربان.

وفي الحالتين فإن مرجع الكلمة إلى فعل ربّ يرب، الذي يعني الرعاية والإصلاح والتعهد.

ولعل شيخ المفسرين واللغويين الإمام ابن جرير الطبري هو خير من يعول عليه في بيان معنى الرباني والربانيين. قال رحمه الله عند تفسير آية آل عمران المذكورة : «قال أبو جعفر: وأَوْلى الأقوال عندي بالصواب في «الربانيين» ، أنهم جمع رباني، المنسوب إلى الربان الذي يرب الناس، وهو الذي يصلح أمورهم ويربها ويقوم بها ... فالربانيون إذاً هم عماد الناس في الفقه والعلم وأمور الدين والدنيا.ولذلك قال مجاهد : «وهم فوق الأحبار»، لأن الأحبار هم العلماء ، **والرباني: الجامع إلى العلم والفقه ، البصرَ بالسياسة والتدبير والقيامَ بأمور الرعية**

وما يصلحهم في دنياهم ودينهم»[١] .

وقال رحمه الله عند الآية ٤٤ من سورة المائدة «والربانيون.. **هم العلماء الحكماء البصراء بسياسة الناس وتدبير أمورهم والقيام بمصالحهم..»**[٢] .

فالربانيون الذين أشاد بهم القرآن الكريم ، هم خيرة العلماء ، الجامعون بين علم الشرع من جهة ، وسياسة الخلق وتدبير شؤونهم وإصلاح أحوالهم من جهة أخرى.

العلماء والأمراء بين التلاقي والتنائي

من قديم ، اختلف العلماء والفقهاء، في علاقتهم وكيفية تعاملهم مع السلاطين والأمراء، وفي موقفهم من تولي المناصب والوظائف ذات الطابع السياسي ، كالقضاء والحسبة والوزارة والشورى...ويشتد هذا الاختلاف بقدر ما تكون عليه الدولة وولاتها من انحرافات ومفاسد ، من الناحية الشرعية.

فقد وصل الأمر بعدد من العلماء إلى حد الانخراط في حركات المعارضة والمناهضة السياسية أو المسلحة، وإن كان الانخراط في عمل مسلح ضد الدولة القائمة ، ظل محدود جدا ، ولم يقع إلا في ظروف استثنائية عابرة.

---

(١) تفسير الطبري ١٠/ ٣٤١ .

(٢) نفسه .

وأما عامة العلماء، فهم يحرمون حمل السلاح في وجه الدولة القائمة مهما كانت الأخطاء والانحرافات ، إلا إذا ظهر من رؤوسها الكفر الصريح. ولكنهم انقسموا إلى طرائق متعددة في التعامل أو عدم التعامل مع الحكام . ولكل من التعامل أوعدم التعامل درجات. ودون الخوض في التفاصيل والدرجات ، فإن هناك اتجاهين : اتجاه التعاون والتلاقي ، واتجاه المقاطعة والتنائي.

فالاتجاه الأول : يرى ضرورة التواصل مع الحكام ، ومعاونتهم في الخير والمعروف ، ومناصحتهم وتنبيههم ، في شأن الأخطاء والانحرافات الواقعة منهم أو من أعوانهم...، ويرون أن هذا من صميم واجبهم ، وأنه هو الذي يحقق مقتضى الشرع ومقصوده ، من جلب المصالح ودرء المفاسد ، بحسب الإمكان . ويرون أن البعد عن الحكام لا يحقق مصلحة ولا يرفع مفسدة ، بل هو لا يزيد الطين إلا بلة ...

الاتجاه الثاني : يرى أن السلامة في الدين والبعد عن الفتن والشبهات ، لا يكون إلا في البعد عن أبواب السلاطين والأمراء وتركهم ودنياهم . ويرون أن مخالطة الحكام تجر العلماء إلى استحلاء المال والجاه والتعلق بهما ، ثم يجر إلى السكوت عن المنكرات ، وربما إلى المشاركة فيها. ويرى بعض

هؤلاء أيضا، أن الأموال التي بأيدي الحكام كلها أو جلها حرام ، فلا يليق بالعالم أن يأخذ منهم شيئا ولا أن يأكل عندهم شيئا. ويرون أن الأمراء إنما يستعملون هذه العلاقة في كسب سمعة ومصداقية ليسوا من أهلها ...فلذلك آثروا العمل مستقلين بأعمالهم العلمية والتربوية والإصلاحية.

وأُقَدم فيما يلي حالة نموذجية لهذين الاتجاهين ، حكاها القاضي عياض عن عالمين صديقين ، من مدينة واحدة ومذهب واحد ، هما : أبوبكر بن مجاهد وأبو بكر الباقلاني[١]. وذلك أن الملك عضد الدول فناخسرو بن بويه الديلمي، أراد عقد مناظرة في قصره ، بين أصدقائه المعتزلة وخصومهم الأشاعرة. فسأل عن علماء الأشاعرة ، فدلوه على رأسين من رؤوسهم بالبصرة ، « فكتب الملك من حضرته يومئذ، يشير إلى عامل البصرة، ليبعثهما. وأطلق مالاً لنفقتهما من طيب ماله. فلما وصل الكتاب إليهما، قال الشيخ[٢] وبعض أصحابه: هؤلاء قوم كفرة فسقة – لأن الديلم كانوا روافض – لا يحل لنا أن نطأ بساطهم ، وليس غرض الملك من هذا إلا أن يقال إن مجلسه مشتمل على أصحاب المحابر كلهم ، ولو كان

(١) الباقلاني ، الملقب بشيخ السنة ، ولسان الأمة . اعتُبر مجدد المائة الرابعة . توفي ٤٠٣.

(٢) يقصد ابن مجاهد .

خالصاً لله، لنهضت. قال القاضي[١]: فقلت له: هكذا قال ابن كلاب والمحاسبي، ومن في عصرهم: إن المأمون فاسق، لا نحضر مجلسه، حتى سيق أحمد بن حنبل الى طرسوس، وجرى عليه ما عُرف. ولو ناظروه لكفوه عن هذا الأمر، وتبين لهم ما هم عليه بالحجة، وأنت أيضاً أيها الشيخ تسلك سبيلهم حتى يجري على الفقهاء ما جرى على أحمد، ويقولوا بخلق القرآن، ونفي الرؤية؟ وها أنا خارج إن لم تخرج. فقال الشيخ: أما إذا شرح الله صدرك لهذا، فاخرج...»[٢].

وغير بعيد عن القاضي الباقلاني، رائد المخالطة والتلاقي مع الحكام، نجد نماذج أخرى معاكسة، كانت تفضل المقاطعة والتنائي، منهم شيخه أبوبكر الأبهري، إمام المالكية في العراق: «قال أبو بكر الخطيب: سئل الأبهري، أن يلي القضاء ببغداد، فامتنع. فاستشير فيمن يصلح لذلك، فأشار بأبي بكر الرازي، وكان حال الرازي يزيد على حال الرهبان في العبادة، وكان حنفي المذهب، فامتنع وأشار بالأبهري. فلما لم يجب واحد منهما إلى القضاء، وليَ غيرهما...»[٣].

وكان الأبهري يوصي أصحابه بقوله: «إن الله رضيكم

(١) يقصد الباقلاني.

(٢) ترتيب المدارك وتقريب المسالك ١/ ٤٨٣.

(٣) ترتيب المدارك ١ / ٤٢٩.

لولاية[١]، فجمع لكم بها شرف الدنيا والآخرة، لا يعزلكم عنها أمرٌ ما طلبتم هذا العلم ، ونفرتم به عن السلطان . فإذا كنتم كذلك، تمت لكم الولاية في الدنيا والآخرة، ونلتم بها سُرورَهما، وإن لزقتم بالسلطان ، وأصبتم به الدنيا، عزلكم عن ولايته، وصغركم في الدنيا والآخرة»[٢] .

وللإمام الشاطبي رؤية محققة ومدققة في هذه المسألة ، ذهب فيها إلى أن العالم ، وغيره من أهل الدين والصلاح ، إذا دُعُوا إلى القيام بوظائف ومسؤوليات عامة تتوقف عليهم ، فلا يسعهم التهرب والاعتذار بما يمكن أن يصيبهم في دينهم وورعهم ، « كالعالم يعتزل الناس خوفا من الرياء والعُجب وحب الرياسة ، وكذلك السلطان أو الوالي العدل الذي يصلح لإقامة تلك الوظائف، والمجاهد إذا قعد عن الجهاد خوفا من قصده طلب الدنيا به أو المحمدة ، وكان ذلك الترك مؤديا إلى الإخلال بهذه المصلحة العامة ، فالقول هنا بتقديم العموم أولى ، لأنه لا سبيل لتعطيل مصالح الخلق البتة ، فإن إقامة الدين والدنيا لا تحصل إلا بذلك ، وقد فرضنا هذا الخائف مطالبا بها ، فلا يمكن إلا القيام بها ، على وجه لا يدخله في

(١) يقصد مقام العلم وسلطته

(٢) ترتيب المدارك ١/ ٤٣٠

تكليف ما لا يطيقه أو ما يشق عليه»[١] .

والضابط في ذلك عنده ، هو الموازنة بين المصالح والمفاسد ، في حالة الإقدام وفي حالة الإحجام ، « فما رجح منها غُلب»[٢].

ومما يُستحضر في هذا السياق : حالة العلامة الفقيه أبي العباس القباب ـ وهو أحد شيوخ الشاطبي ـ حيث ولي القضاء بفاس وغيرها مدة من الزمن ، ثم تركه . فلما دعي ليكون قاضي القضاة، رفض واختفى مدة من الزمن ، ثم ظهر وتفرغ للتدريس والعمل العلمي[٣].

فلعله كان يوازن ويرجح ـ كما قال الشاطبي ـ بين المصالح والمفاسد ، فيقبل تارة ويرفض أخرى.

*****

(١) الموافقات ٢ / ٣٧١.

(٢) نفسه ، ص ٣٧١.

(٣) انظر: الأعلام للزركلي١/ ١٩٧.